الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/27/NLD/1

الجمعية العامة

Distr.: General
27 February 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والعشرون
١-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

هولندا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت وليس فيها ما يعبّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.17-01932(A)
1701932

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- جميع بلدان مملكة هولندا الأربعة دول ديمقراطية تحكمها سيادة القانون. ويشكل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع شرطاً حيوياً مسبقاً في مجتمعاتنا الديمقراطية وستواصل مملكة هولندا بذل جهودها في هذا المجال[١]. وتمثل جولات الاستعراض الدوري الشامل إضافة قيمة إلى المناقشة المستمرة بشأن حالة حقوق الإنسان في المملكة وتوفر التوصيات المنبثقة عن هذه العملية أساساً قوياً للحوار مع جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك، قدمت المملكة طواعية تقريراً مؤقتاً عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢- وتعيش المجتمعات تغيراً مستمراً تحت تأثير جملة أمور منها التطورات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والاتجاهات الديمغرافية وزيادة الهجرة. وقد يؤدي هذا التغير إلى تحديات جديدة في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير في عام ٢٠١٢، يبدو أن المناقشات في وسائط الإعلام وفي الحياة السياسية قد اشتدت في هولندا وباتت العداوات المتصورة بين مجموعات مختلفة في المجتمع التعددي الهولندي تهيمن على النقاش العام في بعض الأحيان. ويرى الكثيرون فوائد المجتمع المتنوع، لكن الأمر يثير أيضاً النقاش بشأن المتطلبات التي قد تفرضها المواطنة وعملية الاندماج على أي شخص يعيش في هولندا. وفي الوقت ذاته، اتخذ كل من الحكومة والمواطنين مبادرات عديدة للتغلب على هذه الخلافات المتعلقة باحترام التنوع.

الإطار الدستوري: مملكة واحدة وأربعة بلدان[٢]

٣- في عام ٢٠١٠، شهدت مملكة هولندا إصلاحات دستورية. وفي إطار الهيكل الجديد، تتكون مملكة هولندا من أربعة بلدان ذات مركز متساو وهي: هولندا وأروبا وكوراساو وسانت مارتن. وعلى الرغم من وجود بعض أشكال التعاون بين هذه البلدان في مجال حقوق الإنسان، فإن كل بلد منها مستقل في وفائه بالالتزامات المنبثقة عن مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان.

٤- وقد أصبحت الآن بونير وسانت يوستاتيوس وسابا جزءاً من بلد هولندا - بعدما كانت في السابق جزءاً من جزر الأنتيل الهولندية مع كوراساو وسانت مارتن. والهدف المتوخى هو القضاء على أي اختلافات لا مبرر لها بين أجزاء هولندا الموجودة في منطقة البحر الكاريبي وتلك الموجودة في أوروبا في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، من المهم أن تُمنح الجزر وقتاً كافياً لاستيعاب جميع التدابير القانونية الجديدة وغيرها من التدابير الأخرى اللازمة.

٥- ومنذ عام ٢٠١٠، حُقِّق الكثير في مجالات منها على سبيل المثال الاستفادة من الرعاية الصحية وجودة التعليم الابتدائي. ووُضِعت برامج متكاملة متعددة السنوات في مجالات أخرى. وتتمثل النقاط المحورية الأربع لهذه البرامج في الحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية، والنهوض بحقوق الطفل، والحكم الرشيد. وتراعي هذه البرامج خصائص الجزر من أجل استيعاب الاختلافات بينها.

ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

٦- تضطلع وزارة الداخلية وعلاقات المملكة مع وزارة الخارجية بمسؤولية مشتركة فيما يخص متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتولت الوزارة الأولى صياغة هذا التقرير الوطني. وتتعاون الوزارتان بشكل وثيق مع وزارات الأمن والعدل؛ والشؤون الاجتماعية والعمل؛ والتعليم والثقافة والعلوم؛ والصحة والرفاه والرياضة؛ والشؤون الاقتصادية.

٧- وفي سياق إعداد هذا التقرير، عُقد اجتماعان استشاريان. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظِّم اجتماع بالتعاون مع الفرع الهولندي للجنة الدولية للحقوقيين والمعهد الهولندي لحقوق الإنسان أتاح للمنظمات غير الحكومية والوزارات فرصةً لتبادل الأفكار بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل وبشأن المواضيع ذات الصلة. وأعقبت ذلك الاجتماع مشاورات أوسع مع المعهد الهولندي لحقوق الإنسان وأمين المظالم الوطني وعدة منظمات غير حكومية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أدت إلى تبادل بناء للآراء بشأن مواضيع مختلفة رأى المشاركون ضرورة تناولها في التقرير الوطني. وعلاوة على ذلك، استُشيرت رابطة بلديات هولندا وبعض المدن الكبرى بشأن موضوع حقوق الإنسان على الصعيد المحلي.

٨- وبعد الاستعراض المقبل، سوف تنظم هولندا حدثاً يمكن أن تناقش فيه الجهات صاحبة المصلحة المعنية تنفيذ التوصيات وأفكاراً بشأن متابعة مستمرة لإجراء الاستعراض الدوري الشامل. وسيُناقش أيضاً تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد الوطني داخل اللجنة الاستشارية الوزارية المعنية بحقوق الإنسان.

ثالثاً- الهياكل الأساسية لحقوق الإنسان

ألف- احترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٩- مصادر قانون حقوق الإنسان في هولندا متعددة، وهي محددة في الفصل ٣-١-١ من خطة العمل الوطنية لهولندا بشأن حقوق الإنسان[٣]. وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية كفالة احترام معايير حقوق الإنسان عند صياغة التشريعات ووضع السياسات. ولتوفير مبادئ توجيهية من أجل هذا الغرض، يُوجد إطار متكامل لتقييم الأثر يتضمن، من بين ما يتضمن، صحائف وقائع وأدلة وقوائم مرجعية بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع، بما فيها حقوق الإنسان. وتتضمن الوثائق المتاحة قائمة مرجعية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، ومبادئ توجيهية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودليلاً بشأن تطبيق ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان[٤]

١٠- نُشرت خطة العمل الوطنية لهولندا بشأن حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتبين خطة العمل السبل التي تفي بها الحكومة بمسؤوليتها عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في هولندا، والأهداف والأولويات التي تحددها الحكومة في هذا الصدد، ودور الهيئات الأخرى والأفراد في هذا السياق. وتُناقش خمسة مواضيع محددة في مجال السياسة العامة

في خطة العمل وهي: "عدم التمييز والمساواة في المعاملة"، و"مجتمع المعلومات"، و"الهجرة واللجوء"، و"السلامة البدنية والحرية الشخصية"، و"التعليم والعمل والثقافة". وأعقب خطة العمل تقرير مؤقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وأفضت الوثيقتان معاً إلى مناقشات في البرلمان.

١١- وتتخذ أوروبا حالياً خطوات لصياغة خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان. وستستند في ذلك إلى أحدث التقارير الدورية المقدمة بموجب صكوك حقوق الإنسان، وإلى التوصيات الدولية الناشئة عن تلك التقارير. وبفضل خطة العمل المتكاملة هذه، التي تشمل طائفة واسعة من حقوق الإنسان وتحدد الأولويات ومسارات التنفيذ، سيُعزَّز احترام حقوق الإنسان وإعمالها في أروبا. وقد أُجريت دراسة استقصائية أولية لتحديد الأولويات، ومنها التشاور مع المنظمات غير الحكومية. ويُتوقَّع أن تكتمل الخطة في عام ٢٠١٧، وبعد ذلك ستُرسل إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

باء- رصد حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١٢- لحماية حقوق الإنسان، لا بد من رصد مدى احترامها. وعلى الصعيد الوطني، يشارك العديد من الجهات الفاعلة المختلفة في هذه العملية. وترد قائمة بهذه الجهات في الفصل ٣-١-٣ من خطة العمل الوطنية لهولندا بشأن حقوق الإنسان[٥]. وأحد الأمثلة على هذه الجهات هو المعهد الهولندي لحقوق الإنسان، الذي أُنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واعتُمد في ما يسمى الفئة "ألف" في أيار/مايو ٢٠١٤، مما يعني أنه يمتثل امتثالاً تاماً لمبادئ باريس[٦].

١٣- وقد تعهدت حكومة أروبا خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٢ بإنشاء معهد مستقل لحقوق الإنسان قائم على مبادئ باريس، ومماثل لمعهد هولندا. وبما أن برلمان أروبا قد أعلن أنه يعمل من أجل إنشاء مؤسسة لأمين المظالم ومؤسسة أمين مظالم معني بالأطفال في المستقبل القريب، سوف تنظر لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الإدارات في إمكانية ربط معهد حقوق الإنسان بهاتين المؤسستين. ويُنتظر إجراء مناقشة عامة لمشاريع التشريعات المتعلقة بإنشاء مؤسسة أمين المظالم ومؤسسة أمين المظالم المعني بالأطفال[٧].

١٤- وفي كوراساو، اشتركت مؤسسة أمين المظالم في كوراساو ووزارة التنمية الاجتماعية والعمل والرعاية الاجتماعية في اتخاذ خطوات ملموسة من أجل إنشاء مؤسسة أمين مظالم معني بالأطفال في البلد.

جيم- الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لحقوق الإنسان

١٥- ينص الدستور الهولندي على أن تشجع الحكومة تطوير النظام القانوني الدولي[٨]. وهولندا طرف في معظم معاهدات حقوق الإنسان، وهي تدعم العديد من القرارات والإعلانات المتعلقة بمجالات مواضيعية محددة.

١٦- وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، صدقت هولندا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ فيما يخص هولندا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦. ومنذ ذلك

الحين، شرعت هولندا في تنفيذ الاتفاقية بطرق منها إنشاء آلية وطنية للتنفيذ والرصد عملاً بالمادة ٣٣ من الاتفاقية. وستكون هذه الآلية عبارة عن مكتب يعمل فيه ممثلون عن الحكومة الوطنية، والسلطات المحلية، وأصحاب المشاريع، وأصحاب العمل، وأشخاص من ذوي الإعاقة وممثلوهم جنباً إلى جنب. وسيشمل اختصاصها أنشطة التوعية والمبادرات التشجيعية. ويُحبَّذ أن تأتي هذه المبادرات من المجتمع بأكمله، لأن هذا يعزز الدعم الواسع والنتائج المثلى. وسيكون المكتب مستودعاً للخبرات التطبيقية. وقد عُيِّن المعهد الهولندي لحقوق الإنسان ليكون هيئة الرصد المستقلة[٩].

١٧- وأروبا هي حالياً بصدد تحديد آثار بدء نفاذ الاتفاقية بغية التحضير للموافقة عليها.

١٨- وفي أواخر عام ٢٠١٦، قررت هولندا بدء الإجراءات من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي بداية عام ٢٠١٧، طلبت المشورة من مجلس الدولة[١٠].

دال- حقوق الإنسان على الصعيد المحلي

١٩- يتعامل المواطنون مع مختلف مستويات الحكم. ويتحمل كل مستوى من هذه المستويات المسؤولية، سواءً بصورة فردية أو مشتركة، عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وينطبق هذا بصفة خاصة مع تزايد الاتجاه نحو اللامركزية. وفيما يخص رعاية الشباب، نُقلت الرعاية الطويلة الأجل ودعم العمالة إلى البلديات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، واكتسبت السلطات المحلية مهاماً ومسؤوليات جديدة، مثل تلك المتصلة بمجالات حقوق الطفل، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيانات. وبما أن البلديات هي مستوى الحكم الأقرب إلى المواطنين، فإن اللامركزية تتيح فرصاً واعدة من منظور حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، تشجع التشريعات الجديدة المتعلقة بالدعم الاجتماعي البلديات بشكل صريح على العمل على الصعيد المحلي من أجل تهيئة مجتمع شامل للجميع. وفي الوقت نفسه، تستدعي الاختلافات في تنفيذ السياسة العامة المحلية والميزانيات المقلَّصة إيلاء اهتمام مستمر لاحترام حقوق الإنسان.

٢٠- ويعمل العديد من البلديات على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبعض الأمثلة البارزة على الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي هي:

- المكاتب البلدية لمكافحة التمييز، التي تمكِّن فعلياً أي شخص في هولندا من الإبلاغ عن التمييز والحصول على الدعم من مهنيين متخصصين[١١]؛
- أفرقة متصلة بالأمم المتحدة في البلديات تتحقق من توافق السياسات المحلية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- المدن المسماة "مدن قوس قزح" البالغ عددها ٤٤ مدينة والموقِّعة على "عهد مدن قوس قزح"، الذي تعلن فيه أنها ستحسِّن القبول الاجتماعي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وأنها ستعزز سلامتهم وتحررهم؛
- مبادرة مدينة الإيواء (الأوروبية أصلاً) التي وضعتها المنظمة غير الحكومية "عدل وسلام" بالتعاون مع المدن الهولندية، والتي تمكن المدافعين عن حقوق الإنسان

الدوليين المعرضين لضغوط بسبب عملهم من طلب مأوى مؤقت لمدة ثلاثة أشهر في إحدى مدن الإيواء الهولندية الثماني وهي: أمستردام، ولاهاي، وميدل بورغ، وماستريخت، ونيجميغن، وأوتريخت، وتيلبورغ، وغرونينغين.

٢١- وقررت بضع بلديات أن تستخدم صراحة مصطلح "حقوق الإنسان" في سياساتها - فضلاً عن الجهود المبذولة في هذا المجال على الصعيد المحلي. ويعتمد مدى التزام البلديات بهذا التمشي على استعداد رؤساء البلديات أو أعضاء المجالس المحلية أو المجالس البلدية الراغبين في إدماج مفهوم حقوق الإنسان في إطار رسم سياسات بلدياتهم. ومن الأمثلة على ذلك في هولندا مدن أمستردام، وميدل بورغ، وأوتريخت. فقد عملت هذه المدن بنشاط، وبالتعاون مع المجتمع المدني والمواطنين، من أجل إذكاء الوعي بمفهوم حقوق الإنسان.

هاء- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٢٢- تشجع هولندا احترام الشركات لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٣، كانت هولندا من أول البلدان التي اعتمدت خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة[١٢]. وهدفها من ذلك هو منع الشركات من التورط في انتهاكات حقوق الإنسان، مع التركيز على الشركات الهولندية التي تنجز أعمالاً تجارية في الخارج. وكان الترويج لهذه الخطة على قائمة الأولويات خلال الرئاسة الهولندية لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وترأس هولندا أيضاً المفاوضات المتعلقة بتوصية صادرة عن مجلس أوروبا بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان اعتُمدت في آذار/مارس ٢٠١٦[١٣]. وبالاستناد إلى تحليل للمخاطر التي تواجه الاقتصاد الهولندي، تهدف الحكومة إلى إبرام اتفاقات مع القطاعات الأكثر عرضة للخطر فيما يخص حقوق الإنسان وغيرها من قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي ٤ تموز/ يوليه ٢٠١٦، جرى التوقيع على أول اتفاق مبرم مع قطاع المنسوجات الهولندي. واعتمدت هولندا أيضاً تشريعات محلية لتذليل العقبات التي تحول دون إتاحة سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية. وتدعم الحكومة عدة منظمات غير حكومية في مشاريع موجهة نحو مساءلة الشركات.

رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مملكة هولندا

ألف- المساواة وعدم التمييز[١٤]

٢٣- تشجع هولندا المساواة في المعاملة وعدم التمييز على أسس عديدة عن طريق اتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية مختلفة، تُناقَش بمزيد من الاستفاضة أدناه. وهناك أيضاً هياكل أساسية قائمة للإبلاغ عن التمييز ومكافحته. ومن بين هذه الهياكل مكاتب محلية ميسرة لمكافحة التمييز توفر المشورة والدعم بالمجان لضحايا التمييز، والمعهد الهولندي لحقوق الإنسان الذي يمكنه تقديم آراء خبراء في قضايا التمييز. وبطبيعة الحال، يمكن أيضاً إبلاغ الشرطة بأفعال التمييز وملاحقة مرتكبي هذه الأفعال على يد النيابة العامة.

٢٤- وتحظر المادة أولاً-١ من دستور أروبا التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو اللون أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي أسباب أخرى غير مذكورة صراحة في هذا الحكم. وتكرس هذه المادة أيضاً مبدأ المساواة وتوفر دليلاً للهيئة التشريعية في أروبا ولحكومتها. ويخول الدستور المحاكم سلطة المراجعة. ويجوز لأي مواطن يدعي أن قانوناً معيناً يتعارض مع المادة الأولى من الدستور أن يطلب من المحكمة استعراض دستورية ذلك القانون. وإذا اعتُبر القانون مخالفاً للدستور، يعلن القاضي عدم قابلية تطبيقه في قضية الفرد المعروضة على المحكمة.

٢٥- ويحظر الفصل الثاني من دستور كوراساو التمييز على أساس الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو العرق أو الجنس، وعلى أساس أي أسباب أخرى، ويكفل المساواة للجميع بموجب القانون.

١- برنامج العمل الوطني لمكافحة التمييز[١٥]

٢٦- قدمت الحكومة الهولندية برنامج عمل وطنياً جديداً لمكافحة التمييز بجميع أشكاله في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦[١٦]. ويوفر هذا البرنامج أداة دعم ويحقق الاتساق بين سياسات الحكومة في هذا المجال، ويوضح رؤية الحكومة بشأن طريقة مكافحة التمييز وكراهية الأجانب في السنوات المقبلة. ويشمل البرنامج نهجاً عاماً لمكافحة التمييز، وتدابير مركزة تحديداً على فئات مستهدفة مختلفة، منها الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس النسب أو لون البشرة أو الدين أو الميل الجنسي أو نوع الجنس أو السن والإعاقة أو مرض مزمن. وستُقدَّم للبرلمان تقارير سنوية عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

٢٧- ويقوم برنامج العمل على أربع ركائز. وتشمل الركيزة المتعلقة بمنع التمييز حملة توعية متعددة السنوات من أجل "القضاء" على التمييز، بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتتعلق ركيزة أخرى بتعزيز السياسات المحلية لمكافحة التمييز، وتتضمن دراسة بشأن الهياكل الأساسية لخدمات مكافحة التمييز ومدى فعاليتها. ويتوقَّع نشر هذه الدراسة في شباط/فبراير ٢٠١٧[١٧].

٢- التمييز في سوق العمل[١٨]

٢٨- استجابة للتقرير الاستشاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هولندا، قدمت الحكومة خطة عمل لمكافحة التمييز في سوق العمل في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نشرت تقارير مرحلية عن خطة العمل المذكورة. وتتضمن خطة العمل ٤٨ تدبيراً ملموساً لمعالجة التمييز في سوق العمل، منها ما يلي:

- بدء ميثاق بشأن التنوع (تُمثَّل فيه نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل)؛
- إنهاء العقود بين الحكومة والشركات التي أُدينت بالتمييز؛
- تشكيل فريق معني بالتمييز في مجال العمل داخل مفتشية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؛

- الحملة المتعددة السنوات لمكافحة التمييز المذكورة أعلاه[١٩] وحملة منفصلة بشأن التمييز في سوق العمل (بدأت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ وسوف تُعاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

٣- عقد الأمم المتحدة للمنحدرين من أصل أفريقي[٢٠]

٢٩- تعتبر هولندا عقد المنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤) فرصة لتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويُحرِّك السياسة الهولندية المتعلقة بهذا العقد وتنفيذها جهدٌ مشترك بين الحكومة والمجتمع، وتكتسي مشاركة الجماعة المعنية أهمية رئيسية. وقد وضعت الحكومة مذكرة إطارٍ لعرض رؤية مشتركة بشأن تفاصيل السياسة العامة المنبثقة عن هذا العقد في هولندا وبشأن تنفيذها. وتتبع المذكرة الركائز الثلاث للعقد وهي: الاعتراف والعدالة والتنمية. وفي بداية تموز/يوليه ٢٠١٦، نُشرت خريطة اجتماعية للمنظمات والشبكات والأفراد المهتمين بتحسين وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في هولندا على الموقع التالي www.organisatiesafrikaanseafkomst.nl. ومن خلال هذا الموقع، يمكن لهذه الجهات الفاعلة أن تلتقي وتتعاون. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أُطلق عرض عطاءات بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ يورو بشأن مشاريع تثقيفية للمساعدة على إذكاء الوعي ودعم عملية التمكين. وقدمت الحكومة أيضاً منحة من أجل منافسة قصصية وشرعت الأكاديمية العاشرة في العمل. وتساعد هذه المبادرة التثقيفية الشباب المنحدرين من أصل أفريقي على تطوير إمكاناتهم ومكافحة آليات الاستبعاد. وعلاوة على ذلك، أُعلن عن منافسة في تشرين الأول/أكتوبر، تهدف إلى صياغة رسالة موحدة من شأنها زيادة إذكاء الوعي بالعنصرية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي في هولندا. وفي نهاية عام ٢٠١٦، عُقد مؤتمر لإطلاق نهج هولندا بشأن عقد المنحدرين من أصل أفريقي. وعلاوة على ذلك، يناقش ممثلو الحكومة المواضيع ذات الصلة في العديد من اجتماعات المائدة المستديرة والدورات الإبداعية مع أعضاء المجموعة المستهدفة.

٣٠- ومن المسائل المتكررة في هذا السياق إحدى التقاليد الهولندية القديمة المتعلقة باحتفال القديس سنتر كلاس والشخصية التي تدعى بطرس الأسود. وما فتئت التقاليد المقترنة بهذا الاحتفال تتطور ومن المتوقع أن يستمر تطورها. وتتفق الحكومة الهولندية مع رأي المعهد الهولندي لحقوق الإنسان القائل إن حظر الحكومة الوطنية لشخصية بطرس الأسود ليس حلاً مناسباً، لكن بإمكان الحكومة أن تضطلع بدور في تعزيز وتسهيل حوار وطني يقوم على الاحترام ويفضي إلى مبادرات يتخذها المجتمع من أجل تكييف شخصية بطرس الأسود لتكون منصفة اتجاه الجميع. وخلال السنوات القليلة الماضية، أصبحنا نشهد تغيرات في ظهور بطرس الأسود.

٣١- وفي كوراساو، أُطلق ائتلاف كوراساو بشأن عقد الأمم المتحدة للمنحدرين من أصل أفريقي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويتكون الائتلاف من وكالات حكومية ومنظمات غير حكومية، ويقوده المعهد الوطني لإدارة الذاكرة الأثرية - الأَنثروبولوجِيَّة.

٤- منع التنميط العرقي[٢١]

٣٢- يتوقع من الشرطة الأخذ بنهج استباقي في منع الجريمة وإحباطها في مرحلة مبكرة. وعند القيام بذلك، من المهم ممارسة العناية الواجبة في جميع الأوقات. ويعتبر منع التنميط العرقي

أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لشرعية الشرطة ولثقة الجمهور بها. وتركز الإجراءات المتخذة لمنع التنميط العرقي على التثقيف والتدريب، وتعزيز العلاقات الطيبة، والتنوع في القوة العاملة، وبذل الجهود من أجل تحسين إجراءات تقديم الشكاوى. وقد أُحرز تقدم جيد وما زال يُحرز في إطار هذه الركائز الأربع. ولهذا الغرض، أطلقت الشرطة برنامجاً ثلاثي السنوات بعنوان "قوة الاختلاف" في عام ٢٠١٥. وتقدَّم تقارير سنوية بشأن التقدم المحرز في هذه المجالات، عن طريق برنامج العمل الوطني لمكافحة التمييز[٢٢].

٥- حقوق المرأة[٢٣]

الاستقلال الاقتصادي

٣٣- على الرغم من مشاركة نسبة كبيرة من النساء في القوة العاملة، تبقى نسبة النساء المستقلات اقتصادياً أقل بكثير. فالعديد منهن يعتمد على دخل شركائهن. وتسعى الحكومة إلى زيادة الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال تيسير الجمع بين العمل بأجر ومهام الرعاية، ومن خلال تشجيع المرأة على المشاركة في القوة العاملة. وطوال السنوات الماضية، جرى ذلك في إطار سياسة تكافؤ الفرص، وبرامج الاكتفاء الذاتي التي تركز على التعاون بين البلديات، وأصحاب العمل، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات النسائية لمساعدة النساء غير المستقلات اقتصادياً[٢٤]. وفي عام ٢٠١٧، يمكن لبلديات المركز في مناطق سوق العمل أن تطلب تمويلاً مشتركاً للمشاريع الرامية إلى زيادة استقلال المرأة اقتصادياً والمتماشية مع الأوضاع المحلية. ومن أصل ٣٥ بلدية من بلديات المركز، تستخدم ٢٥ بلدية هذه الإمكانية. وتؤيد هولندا أيضاً عدداً من المبادرات التي تركز على زيادة الاستقلال الاقتصادي لفئات محددة من النساء[٢٥].

فجوة الأجور بين الجنسين[٢٦]

٣٤- تجري اللجان الحكومية بانتظام بحوثاً بشأن فجوة الأجور بين الجنسين. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، انخفضت فجوة الأجور في القطاع العام من ١٦ في المائة إلى ١٠ في المائة وفي القطاع الخاص من ٢٢ في المائة إلى ٢٠ في المائة. وتُعزى فجوة الأجور أساساً إلى اختلاف المناصب التي يشغلها الرجال والنساء في القوة العاملة. فغالباً ما تشغل المرأة مناصب دنيا، وتحصل على خبرة وظيفية أقل، وتعمل في قطاعات مختلفة عن تلك التي يعمل فيها الرجل. وترمي سياسة تكافؤ الفرص إلى التقليل من هذه الاختلافات في العمالة، مما سيؤدي تلقائياً إلى تقليص فجوة الأجور. وينجم جزء من الفجوة عن عدم تلقي النساء الأجر نفسه لقاء العمل نفسه. وهذا أمر غير قانوني، ويمكن عرض هذه الحالات على المعهد الهولندي لحقوق الإنسان والمحاكم المدنية. وعلاوة على ذلك، تهدف تدابير محددة مدرجة في خطة العمل لمكافحة التمييز في سوق العمل إلى تقليص فجوة الأجور بين الجنسين[٢٧]. وتشمل هذه التدابير التكليف بإجراء مزيد من الدراسات وتشجيع المشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين الذين يتخذون طائفة من المبادرات في هذا المجال.

التمييز بسبب الحمل

٣٥- بالتشاور مع المعهد الهولندي لحقوق الإنسان، استُكشف نطاق التدابير المتخذة من أجل مواصلة مكافحة التمييز بسبب الحمل. وفي هذا الصدد، نُظِّم اجتماع مائدة مستديرة مع

الشركاء الاجتماعيين في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لمناقشة أفضل السبل من أجل وضع نهج مشترك لمعالجة مسألة التمييز بسبب الحمل، إلى جانب التدابير القائمة في خطة العمل لمكافحة التمييز في سوق العمل[٢٨]. وقد طُرح العديد من الأفكار، وأعلن المشاركون عن استعدادهم للنظر فيها بصورة مشتركة. واستناداً إلى الأفكار المقدمة في هذا الاجتماع، يجري حالياً إعداد خطة عمل بشأن التمييز بسبب الحمل، ومن المتوقع إعلانها في شباط/فبراير ٢٠١٧.

المساواة في التمثيل في المناصب العليا[٢٩]

٣٦- تأخذ هولندا بنهج نشط فيما يخص تحفيز مشاركة المرأة في المناصب العليا. وهناك تدابير من أجل زيادة مناصب المرأة في الخدمة المدنية والأوساط الأكاديمية والشركات. وقد حددت الحكومة هدفاً يتمثل في أن تشغل النساء ٣٠ في المائة على الأقل من المناصب العليا داخل الخدمة المدنية في الحكومة المركزية بحلول عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٥، تحقق هذا الهدف وتبلغ نسبة النساء في تلك المناصب حالياً ٣٣,٣ في المائة. ولزيادة عدد النساء في الأوساط الأكاديمية، طلبت الحكومة من جميع الجامعات تحديد أهداف خاصة بها، وقدمت أيضاً دعماً مالياً للشبكة الوطنية للأستاذات. وفي عام ٢٠١٧، ستتيح الحكومة إعانة مالية بقيمة ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو لتعيين ١٠٠ أستاذة إضافية احتفالاً بذكرى تعيين أول أستاذة منذ ١٠٠ سنة، وهي السيدة جوهانا ويستريجك. وأخيراً، قررت الحكومة توسيع نطاق القانون المدني الذي ينص على أن تشغل النساء ٣٠ في المائة من مجالس الإدارة ومجالس المراقبة التابعة للشركات. وبغية تشجيع الشركات على الامتثال لهذا القانون، هناك مساعٍ للتعاون النشط مع اتحاد أصحاب العمل. وبالإضافة إلى ذلك، مُنح الدعم المالي لمؤسسة topvrouwen.nl، التي تسلط الضوء على النساء ذوات المؤهلات العالية وعلى المناصب العليا المتاحة في الوقت نفسه.

السياسة الجنسانية الوطنية المتكاملة في أروبا

٣٧- استجابة لتقييم اليونيسيف والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، كُلِّفت لجنة بمهمة وضع سياسة جنسانية وطنية متكاملة. وتجري مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بشأن المجالات المحددة باعتبارها ضرورية لحماية حقوق المرأة وتعزيزها، بما في ذلك مكافحة العنف ضد المرأة، والمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، وتمكين النساء والفتيات. ووُضعت أيضاً خطة سياساتية شاملة لصالح شباب أروبا استجابةً لتقييم اليونيسيف.

٦- المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

مكافحة التمييز ضد مغايري الهوية الجنسانية وتشجيع توظيفهم[٣٠]

٣٨- تدعم هولندا الخبرات الوطنية ومجموعة الضغط لشبكة مغايري الهوية الجنسانية في هولندا، في مجالات من قبيل بناء شبكات خاصة بمغايري الهوية الجنسانية، وإذكاء الوعي بين أصحاب العمل، وتبادل أفضل الممارسات لتعزيز مشاركة مغايري الهوية الجنسانية. وتدعم هولندا أيضاً مشروعاً لمساعدة مغايري الهوية الجنسانية على الدخول (من جديد) إلى سوق العمل، من خلال توجيههم، وتدريبهم على كيفية التقدم إلى الوظائف، وكذلك من خلال

الإشراف في مكان العمل في بعض الحالات. ولتحسين حقوق مغايري الهوية الجنسانية داخل أوروبا، تدعم هولندا عمل منظمة "مغايرو الهوية الجنسانية في أوروبا".

حاملو صفات الجنسين

٣٩- تدعم هولندا النهوض بحقوق الأشخاص الحاملين لصفات الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي. وتشمل المواضيع التي نوقشت على الصعيد الوطني تعزيز الصحة وحمايتها، والسياسة المتعلقة بالأخلاقيات الطبية، والبحوث بشأن المشاكل المحددة التي يعانيها الأطفال الحاملون لصفات الجنسين، وتعزيز الخبرات في صفوف المهنيين الطبيين. ولتحقيق هذه الأهداف، عُقد اجتماع للخبراء مع جميع الأطراف والخبراء المعنيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لوضع قائمة بالمسائل التي قد تكون على المحك، وتحديد المشاكل الخاصة التي يعانيها الأشخاص الحاملون لصفات الجنسين، وتعريف الدور الذي يمكن أن تضطلع به الحكومة الهولندية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في معالجة هذه المشاكل. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، سينظَّم اجتماع متابعة من أجل مناقشة النتائج التي توصلت إليها بعض الأفرقة العاملة المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، أجري تحقيق أولي في عام ٢٠١٦ بشأن مسألة ما إذا كان من الممكن حظر التمييز على أساس الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني، على نحو صريح في قانون المساواة في المعاملة، بما يشمل الإشارات إلى الخصائص الجنسية الجسدية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدم البرلمان مشروع قانون لتوضيح التمييز على أساس نوع الجنس في قانون المساواة في المعاملة، لكي يشمل القانون بعد ذلك الخصائص الجنسية الجسدية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني. ويجري أيضاً استكشاف إمكانية إعداد 'منتج' محدد لاستخدامه أثناء الدورات الإعلامية في المدارس بشأن الحالات المختلفة لحاملي صفات الجنسين أو بشأن الاختلافات الجنسية. وأخيراً، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (وهو يوم إذكاء الوعي بحاملي صفات الجنسين)، نُشر الدليل المعنون "عشر أسئلة وأجوبة عن حاملي صفات الجنسين" لفائدة المهنيين المحليين، بدعم مالي من الحكومة.

سلامة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

٤٠- قد يشعر المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين بعدم الأمان في الأحياء المحلية أكثر من الأشخاص مغايري الجنس. ولا تُبلَّغ الشرطة بنسبة كبيرة من حوادث التسلط و/أو العنف، ولا تُعالج تلك المبلّغ عنها معالجة صحيحة. ونادراً ما تُدرج مكافحة التمييز وجرائم الكراهية ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في سياسات السلامة التي تضعها المجالس البلدية. لكن الشرطة تناولت هذا الموضوع، عن طريق هيئات منها مثلاً منظمة "الوردي في الأزرق"، وهي شبكة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين داخل الشرطة. وتضطلع مكاتب مكافحة التمييز أيضاً بدور نشط في تحسين الجهود المبذولة للقضاء على أفعال العنف والتمييز ضد هذه الفئة من الأشخاص، التي تتراوح من تحديد هذه الأفعال والإبلاغ عنها إلى اتخاذ إجراءات فعالة وتوفير الرعاية اللاحقة وسبل الوقاية.

٤١- ومنذ عام ٢٠١١، تتعاون المنظمات غير الحكومية، ومعاهد المعرفة، وجهات أخرى بما فيها الشرطة في إطار تحالف وطني للمثليين يسمى "ناتورلجك سمن"[٣١]. وأدى هذا التعاون إلى إذكاء الوعي بالمشكلة، لكن النهج لا يزال مخصصاً في أغلب الأحيان: إذ لا تُتّخذ الإجراءات إلا استجابةً لحوادث معينة. وخلال السنوات القادمة، سيُبذل مزيد من الجهود لإقامة شراكات مع المنظمات المحلية والجهات المعنية بقضايا السلامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيُربط التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ربطاً أقوى بالتمييز على أسس أخرى مثل العرق، وهو أيضاً عامل رئيسي في العديد من الحوادث في الأحياء المحلية ويستدعي الأخذ بنهج مماثل وأكثر فعالية.

زيجات المثليين في أروبا

٤٢- مع اعتماد البرلمان لتعديل على القانون المدني بشأن قانون الأشخاص والأسرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصبح من الممكن تسجيل الشراكات المتعلقة بالزيجات المدنية للأزواج المثليين والأزواج مغايري الجنس.

باء- حقوق الطفل[٣٢]

١- قانون الشباب ومشاركتهم

٤٣- ترى هولندا أن من المهم إشراك الأطفال والشباب في بحث ومناقشة السياسات التي تؤثر فيهم. ولذا يقضي قانون الشباب الجديد (الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) بأن تُشرك البلديات بصورة نشطة الشباب والأسر في صياغة سياسات الشباب. وتمثل مشاركة الشباب مسألة ذات أولوية في خطة تحديث سياسة الشباب. وخلال العام الماضي، تواصلت الحكومة مع الشباب بطرق متنوعة لمناقشة السياسة العامة ومشاركة الشباب. ومن أمثلة ذلك المشاورات التي جرت مع فرقة العمل المعنية بالشباب، ومبادرة استشارة الأطفال، ومبادرة "حديث وأكل" وقمة الشباب التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، والتي مُثِّل فيها الشباب تمثيلاً واضحاً. وتستفيد الحكومة أيضاً من خبرة المجلس الوطني للشباب. وسيُواصل تطوير هذه المشاركة بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل.

٢- إساءة معاملة الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال[٣٣]

٤٤- يركز النهج الهولندي إزاء إساءة معاملة الأطفال بالأساس على التأكد من أن المهنيين يستخدمون مجموعة الصكوك القائمة استخداماً فعالاً (منها مثلاً بروتوكول مكافحة العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال، وإجراء "التحقق من سلامة الأطفال")، وعلى دعم البلديات في أداء مسؤولياتها المتعلقة بالتصدي لإساءة معاملة الأطفال. وينصب التركيز الرئيسي على ضمان حسن سير عمل منظمات "السلامة في المنزل" (وهي المراكز الاستشارية ومراكز الإبلاغ فيما يخص العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال). وعلاوة على ذلك، تساعد تعاونية مكافحة إساءة معاملة الأطفال ست بلديات على تحسين النهج المتكامل المحلي إزاء إساءة معاملة الأطفال.

٤٥- واتخذت هولندا أيضاً تدابير عديدة لمكافحة استغلال الأطفال (جنسياً). وفي السنوات السبع الماضية، نُفِّذت خطة عمل وطنية لمكافحة ممارسة ما يسمى "شبان الغواية" (وهم أشخاص متاجرون بالبشر يستغلون الفتيات الضعيفات، عن طريق علاقة كاذبة)، وشملت تدابير مختلفة هدفها منع هذه الممارسة وملاحقة الجناة وحماية الضحايا. وتتراوح هذه التدابير من حملات التوعية الوقائية على وسائط التواصل الاجتماعي، إلى ملاحقات مكثفة لزبائن الاستغلال الجنسي للأطفال الضحايا، والاستثمار في الرعاية المتخصصة للشباب الضحايا. ولدى هولندا خبراء من المدعين العامين والقضاة المتخصصين في قضايا الاتجار بالبشر، بما يشمل استغلال الأطفال.

٤٦- وأعدت هولندا خطة عمل لمنع ومكافحة السياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال خاصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وتتضمن خطة العمل هذه مجموعة متسقة من التدابير التي تضم شركاء من القطاعين العام والخاص. وتركز خطة العمل على ما يلي: ١- الوقاية (مجموعة من الحملات على وسائط التواصل الاجتماعي لتوعية المسافرين بوضع/تنفيذ نموذج لإقامة حواجز وطنية (دولية) أمام السياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال)؛ ٢- التحقيق والملاحقة (على سبيل المثال الاستعانة بضابطي اتصال في جنوب شرق آسيا للتصدي للسياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال)؛ ٣- التعاون الدولي مع اليوروبول والإنتربول (من أجل إعداد شهادة سلوك دولية)، ومع فرقة العمل العالمية للقضايا الإلكترونية، ومجلس أوروبا (المشاركة في لجنة لانزاروتي)، وجهات أخرى.

٣- الأطفال المحتجزون[٣٤]

٤٧- ترى الحكومة الهولندية أن من المهم أن يحصل الشباب الذين يتعاملون مع الشرطة أو السلطات القضائية على المساعدة، وأن يُعاملوا معاملة سليمة وأن تصدر بحقهم أحكام ملائمة حسب الجريمة المرتكبة والشخص المعني ووضع القاصر. وينطوي القانون الجنائي الهولندي للأحداث على طابع تربوي يركز على النماء، وإعادة تربية الأحداث المشتبه بهم وإعادة تأهيلهم. والمبدأ الأساسي في النظام الجنائي الهولندي للأحداث هو أن الاحتجاز ينبغي ألا يستخدم إلا كحل الملاذ الأخير، وأن يُلجأ إليه أقصر فترة مناسبة من الوقت. وعند ملاحقة مرتكبي الجرائم الجنائية، يبقى الهدف هو إبعاد الأطفال عن الإجراءات الجنائية وإيجاد بدائل لها، على نحو يحترم حقوق الطفل.

٤٨- وتقتضي الإجراءات الجنائية الهولندية الخاصة بالأحداث من أي قاض يأمر بالاحتجاز السابق للمحاكمة، أن يحدد بصورة رسمية ما إذا كان من الممكن وقف هذا الاحتجاز على الفور أو في تاريخ لاحق[٣٥]. وعلاوة على ذلك، يجب أن تقرر المحاكم مراراً وتكراراً، طوال فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، أن الاحتجاز لا يزال مشروعاً. وتشمل بدائل الاحتجاز السابق للمحاكمة وقف هذا الاحتجاز بشروط محددة (مثل واجب الحضور لدى الشرطة و/أو أمر تقييدي)، أو الاحتجاز الليلي أو الإقامة الجبرية مع مراقبة إلكترونية.

٤- تحسين وضع الأطفال في حالات الطلاق المريرة

٤٩- قد يكون للطلاق الذي يتبع مساراً مريراً أثر مدمر على الأطفال. وينبغي أن يكون الوالدان والأطفال والشبكة الاجتماعية المحيطة بالأسرة مهيئين على النحو الملائم لتمكين

الوالدين من التعاون على تربية أطفالهما. وينبغي تنظيم تقديم الرعاية، والإجراءات القانونية، وتدريب المهنيين بطريقة تدعم الوالدين في هذه المهمة و'تدفعهم' في الاتجاه الصحيح.

٥٠- وفي عام ٢٠١٤، وُضعت خطة تنفيذ تهدف إلى تحسين وضع الأطفال الذين يعيش آباؤهم حالة طلاق مريرة. وهذه الخطة موجهة إلى منع 'الأفعال العدائية' وتحديدها في مرحلة مبكرة وإنهائها في حالة طلاق مريرة، وإلى الحد من الأضرار التي تسببها هذه الحالات المريرة للأطفال. وفي بداية عام ٢٠١٧، سوف تقدم الحكومة معلومات عن التقدم العام المحرز في تنفيذ الخطة.

٥- اللجنة الحكومية المعنية بإعادة تقييم الوالدية

٥١- في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، أجرت اللجنة الحكومية لإعادة تقييم الوالدية دراسة هدفها إسداء المشورة للحكومة بشأن استحسان تغيير اللوائح القائمة المتعلقة بالوالدية القانونية واعتماد تشريعات تسمح بأن يتولى أكثر من والدين اثنين مهام الوالدية والمسؤولية الأبوية، وبأن يُمَارَس تأجير الأرحام. وتوفر الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة الإطار المرجعي لذلك، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الطفل ومصالحه. ويقدم تقرير اللجنة المذكورة مقترحات تهدف إلى تحقيق مزيد من المرونة في أشكال الوالدية القانونية، لأن من الممكن أن تتكون الأسر بطرق مختلفة وينبغي في جميع هذه الحالات ضمان مصالح الطفل بصورة قانونية. وستواصل الحكومة دراسة تقرير اللجنة في الأشهر القادمة وستقرر الطريقة الضرورية و/أو المحبذة لمتابعة ما جاء فيه.

٦- حقوق الطفل في أروبا

٥٢- مع تعديل القانون المتعلق بالأسماء العائلية، يمكن للوالدين الآن اختيار منح الطفل الاسم العائلي للأم أو للأب، في حين أن الأطفال المولودين سابقاً في إطار الزواج (أو الذين يعترف بهم الأب) كانوا يأخذون تلقائياً اسم الأب. ويحظر القانون الجديد العقوبة البدنية في إطار الأسرة وينشئ بموجب القانون مركزاً للاستشارة والإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال[٣٦].

٥٣- وأنشئت فرقة عمل على نطاق المملكة من أجل تعزيز التعاون في مجال حقوق الطفل. وتشمل القضايا التي تعالجها هذه الفرقة العنف ضد الأطفال ودور الوالدين في تنشئة الأطفال.

٥٤- وأعادت الحكومة أيضاً إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بهدف إعطاء دفعة جديدة لتنسيق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ورصده.

٧- حقوق الطفل في كوراساو

٥٥- يحق للأطفال الحصول على المعلومات وينبغي توعيتهم بحقوقهم. ومنذ عام ٢٠٠٨، دأبت المنظمات الشريكة في كوراساو على تنظيم أنشطة تركز على تزويد الأطفال والشباب بمعلومات عن الأحكام القانونية المتصلة بحقوق الطفل بطرق منها مثلاً ما يلي:

- اضطلاع منظمات غير حكومية مختلفة منها مؤسسة اللوازم المدرسية، ومؤسسة صوت الشباب، واتحاد جزر الأنتيل لرعاية الشباب، بشراكة مع منظمات أخرى مثل مجلس الوصاية، ومؤسسة حماية الطفل في كوراساو، ومركز النهوض

بالمرأة، بطائفة من الأنشطة السنوية المتعلقة باليوم العالمي للطفل، بما فيها ما يلي:

- نشر معلومات عن حقوق الطفل في وسائط الإعلام وفي المدارس؛
- تنظيم مؤتمرات ومناقشات وغيرها من الأحداث مع المتحدثين الضيوف لإعلام الشباب بشأن مواضيع متصلة بحقوق الطفل؛
- تنظيم مهرجان حقوق الطفل وتسليط الضوء على حقوق الطفل من خلال الفن والغناء وأشكال التعبير الأخرى؛
- نشر ثلاثة كتب لإذكاء الوعي بالاعتداء الجنسي على الأطفال[٣٧]؛
- سوق المعلومات السنوية التي أطلقتها الحكومة، والتي تتاح فيها للجمهور معلومات بشأن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

٨- برنامج العمل الوطني لتنمية الشباب في كوراساو[٣٨]

٥٦- في عام ٢٠١٤، بدأت حكومة كوراساو الأخذ بسياسة جديدة لتنمية الشباب تستند إلى نهج أكثر تكاملاً ونظرة إيجابية إزاء تنمية الشباب وذلك في إطار برنامج العمل من أجل تنمية الشباب. وهذا البرنامج موجه نحو إيجاد الفرص والإمكانيات لجميع الشباب في كوراساو من الولادة حتى ٢٤ سنة من العمر. وتعتبر مشاركة الشباب مهمة للغاية ومن ثم يشارك الشباب في تشكيل البرنامج وفي إقراره وتنفيذه. ويركز البرنامج على خمسة مجالات لتنمية الشباب: ١- التعليم ورعاية الأطفال؛ ٢- العمالة وتنظيم المشاريع؛ ٣- الأمن؛ ٤- الصحة والرفاه؛ ٥- المنازل والأحياء السكنية. ويسعى البرنامج إلى تيسير سبل التعاون بين الشركاء المحليين والعمل من أجل تحقيق أهداف ملموسة للنهوض بالشباب.

٩- مؤسسة الرعاية القضائية للشباب في كوراساو

٥٧- أنشئت مؤسسة الرعاية القضائية للشباب في عام ٢٠١٣ كي تساهم في زيادة الأمن في كوراساو، من خلال توفير أنشطة الدعم والتوجيه للفئة العمرية ١٢-١٨ سنة المعرضة لمخاطر شديدة، وتنظيم أنشطة إعادة تأهيل الشباب، وإنشاء شراكات للسلامة المجتمعية[٣٩]. وتشمل الأنشطة الوقائية التي تضطلع بها هذه المؤسسة تنظيم محادثات إعلامية بشأن تواصل المؤسسة مع الجمهور والسلطات ذات الصلة. وتقدم المؤسسة أيضاً مبادئ توجيهية إلى المعلمين من أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة لمساعدة الشباب الذين يعيشون في أوضاع هشة، وتوعية الشباب بالظروف التي تؤدي إلى جرائم الأحداث.

جيم- الخصوصية

١- واجب الإبلاغ عن انتهاكات سرية البيانات

٥٨- يقتضي التعديل الذي أُدخل على قانون حماية البيانات في عام ٢٠١٦ من مراقبي البيانات تقديم المعلومات عن أي انتهاك لبيانات شخصية إلى هيئة حماية البيانات وإلى أصحاب البيانات أنفسهم، عندما يكون هناك احتمال بأن يسفر الانتهاك عن آثار سلبية

خطيرة على الحياة الخاصة لفرد ما. وبالإضافة إلى ذلك، وُسِّع نطاق صلاحيات هيئة حماية البيانات إلى حد كبير بخصوص فرض غرامات إدارية في حال انتهاك قانون حماية البيانات. ويمكن الآن فرض غرامات تصل إلى ٠٠٠ ٨٢٠ يورو. ووُضعت ضمانات إجرائية وموضوعية جديدة تمكن هيئة حماية البيانات من تضييق نطاق الأحكام الفضفاضة شيئاً ما المضمنة في قانون حماية البيانات ليتسنى تطبيق هذه الأحكام على القضية المعروضة عليها، بغية احترام مبدئي إمكانية التنبؤ واليقين القانوني احتراماً تاماً.

٢- تقييمات الأثر على الخصوصية

٥٩- في عام ٢٠١٦، قيَّم باحثون مستقلون استخدام الحكومة المركزية لتقييمات الأثر على الخصوصية، الذي بات إلزامياً منذ عام ٢٠١٣ في الحالات التي يتعين فيها تجهيز مجموعات كبيرة من البيانات الشخصية تنفيذاً لتشريعات أو سياسة جديدة. وأظهرت النتائج الرئيسية الواردة في تقرير الباحثين أن استخدام تقييمات الأثر على الخصوصية يؤثر تأثيراً إيجابياً في معالجة البيانات الشخصية بطريقة دقيقة ومناسبة وقانونية. ومع ذلك، هناك دائماً هامش للتحسين. ويوصي التقرير بزيادة الخبرة وإذكاء الوعي بشأن مسائل الخصوصية داخل الهيئات الحكومية، وجعل نموذج الأسئلة أيسر استخداماً (بإزالة المصطلحات القانونية على سبيل المثال)، وكفالة أن تجرى تقييمات الأثر على الخصوصية في الوقت المناسب. وسيُوضع نموذج جديد للأسئلة في السنة القادمة.

٣- البيانات الضخمة

٦٠- في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدر المجلس العلمي للسياسة الحكومية تقريراً عن "البيانات الضخمة في مجتمع حر وآمن". واستجابة لهذا التقرير، بعث مجلس الوزراء الهولندي برسالة إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر أوضح فيها أنه سيواصل بحث مدى فائدة تحليلات البيانات الضخمة، مع وضع ضمانات كافية فيما يتعلق بحماية البيانات وعدم التمييز والشفافية وموثوقية البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل.

٤- مشروع القانون المتعلق بدوائر الاستخبارات والأمن

٦١- قُدِّم مشروع القانون المتعلق بدوائر الاستخبارات والأمن إلى البرلمان في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وينظِّم مشروع القانون هذا مختلف الصلاحيات (الخاصة) المفوضة لدوائر الاستخبارات والأمن، التي يمكن أن تنتهك الحق في الخصوصية. وقد أُولي الاعتبار الواجب للمعايير التي وضعتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا المجال، وهو ما أدى إلى وضع ضمانات كافية لحماية الحق في الخصوصية[٤٠]. وعلاوة على ذلك، ينص مشروع القانون على نظام فعال للرصد وتقديم الشكاوى. ويمكن في سياق إجراء تقديم الشكاوى أن تصدر أحكام ملزمة عن هيئة مستقلة تُعنى بالنظر في الشكاوى.

دال- الهجرة والاندماج واللجوء[٤١]

١- الاستجابة لتزايد تدفق ملتمسي اللجوء

٦٢- في عام ٢٠١٥ (ولا سيما في الصيف والخريف)، وجدت هولندا نفسها أمام تدفق غير مسبوق لملتمسي اللجوء إلى البلد. وكانت الأولوية العليا للحكومة في ذلك الوقت هي كفالة إمكانية إيواء جميع الأشخاص المعنيين بطريقة إنسانية. وبذلت هولندا جهداً كبيراً لتحقيق ذلك، وكُلِّلت جهودها بالنجاح. ولم يترك ولو ملتمس لجوء واحد دون مأوى أثناء ذروة هذا التدفق. مما يعني أنه كان يتعين إعداد مراكز الاستقبال بسرعة، وبالتالي لم تستوف هذه المراكز دائماً جميع المعايير المحددة في الماضي. ومع ذلك، أُمِّن للجميع مأوى آمن وإنساني. وشملت الشواغل الرئيسية الأخرى المسائل الصحية وتحديد جميع الوافدين الجدد وتسجيلهم. ونظراً للأعداد الكبيرة المعنية، أصبحت فترات الانتظار أثناء إجراءات اللجوء أطول من المعتاد، وبسبب ضرورة إنشاء ملاجئ مؤقتة كان على الأشخاص الانتقال من مكان إلى آخر أكثر مما هو مرغوب فيه. وحالياً تراجع تدفق ملتمسي اللجوء إلى حد كبير، ولذلك هناك احتمال واضح بأن يقلص الوقت اللازم لمعالجة الطلبات وبأن تصبح الظروف طبيعية في مراكز الاستقبال. وتركز أيضاً الجهود المبذولة الآن على إيجاد السكن لمجموعة كبيرة من ملتمسي اللجوء الذين منحوا تصاريح الإقامة، وعلى ضمان اندماجهم في المجتمع الهولندي.

٢- احتجاز الأجانب/احتجاز الفئات التي تعيش في أوضاع هشة[٤٢]

٦٣- لا يُوضع القصر غير المصحوبين في مراكز الاحتجاز الحدودية. وتخضع الأسر ذات أطفال قصر للفرز على حدود شنغن. ومنذ بدء العمل بهذا الفرز، لم تودع أي أسرة ملتمسة للجوء على حدود شنغن في مركز الأسرة المغلق الخاص.

٦٤- وفيما يخص الأسر ذات أطفال قصر التي طُلب منها مغادرة البلد والتي تعيش في مراكز استقبال مفتوحة، لم يعد يطبق تغيير السياسة العامة المعلن عنه سابقاً، الذي لا يمكن بموجبه احتجاز الأسر ذات أطفال قصر بغرض طردها إلا إذا كانت قد تهربت من الإشراف سابقاً. وهذا لأن الإجراء أدى إلى زيادة حادة في عدد الأسر ذات أطفال قصر التي تهربت من الإشراف حالما أُخطرت بتاريخ الطرد. فقد تهرب حوالي ثلثي هذه الأسر من الإشراف، سواء بصورة جزئية أو كلية، في تلك الفترة. ويواجه أفراد هذه الأسر وجوداً ملتبساً كمهاجرين غير شرعيين. ويعتبر هذا أمراً مستهجناً للغاية لا سيما من منظور مصالح الأطفال المعنيين، ولذلك تقرَّر إيداعهم رهن الاحتجاز مرة أخرى وفقاً لمعايير محددة صارمة في مركز أسري مغلق بُني لهذا الغرض.

٦٥- وفي عام ٢٠١٧، سيُناقش البرلمان مشروع القانون المتعلق بالإعادة واحتجاز الأجانب. وينشئ مشروع القانون هذا نظاماً جديداً ومستقلاً سينطبق تحديداً على الأجانب المحتجزين لأسباب إدارية. ويولي مشروع القانون اهتماماً خاصاً لوضع الفئات التي تعيش في أوضاع هشة فيما يتعلق بإجراء احتجاز الأجانب. ويقدم أيضاً ضمانات قانونية بعدم فرض الاحتجاز في حال سيشكل إزعاجاً غير معقول بسبب الظروف الخاصة للأجنبي المعني. وتسري الأحكام ذاتها على الاحتجاز عند الحدود.

٣- إيواء المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة

٦٦- تتاح مرافق الاستقبال للأجانب الذين رُفضت طلباتهم للبقاء في هولندا رفضاً لا رجعة فيه والذين يضطرون إلى مغادرة البلد. وهناك موقع مركزي وطني يوفر المأوى ويهيئ الأشخاص المعنيين من أجل إعادتهم إلى بلدهم الأصلي أو نقلهم إلى بلد من الممكن أن يحصلوا فيه على الإقامة الدائمة. ويُقدَّم لهؤلاء الأشخاص مزيد من الدعم بمنحهم معونات محددة مثل أوراق الهوية وتذاكر السفر ومبلغ مالي لاستخدامه بعد إعادتهم. ويوفر الموقع أيضاً إمكانية الحصول على الرعاية الصحية عند الاقتضاء. وفيما يخص البالغين الأجانب، يتوقف الدخول إلى هذا المرفق على إبداء تعاونهم مع إجراء الإعادة. ولا ينطبق هذا الشرط على الأسر ذات أطفال قصر. ويجوز للأسر التي رُفضت طلباتها للجوء أن تظل في المرفق حتى يبلغ أصغر طفل في الأسرة ثمانية عشر عاماً من العمر. وقد قضت أعلى محكمة إدارية في هولندا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن هذه المرافق الخاصة بالمهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة تتماشى مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٤- الأطفال في السياسة المتعلقة بالأجانب[٤٣]

٦٧- تولي سياسة القبول في هولندا، في إطار إجراءات اللجوء وإجراءات القبول العادية على حد سواء، اهتماماً كبيراً لوضع القصر (الموجودون داخل الأسر وكذلك ملتمسو اللجوء القصر غير المصحوبين). وتُدرس حاجة هؤلاء الأطفال إلى الحماية دراسة دقيقة، وفقاً لما يقتضيه الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي. وتشمل الجوانب الهامة الأخرى الضمانات الإجرائية الخاصة بالأطفال التي تغطي مسائل من قبيل توفير المأوى والتعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية، ولم شمل الأسرة. وتُراعَى مصالح القصر أيضاً في سياق إجراءات الإعادة. وعلى سبيل المثال، لا يُنتظر من ملتمسي اللجوء القصر غير المصحوبين إبداء القدر نفسه من المبادرة الشخصية أو المسؤولية مثلما هو الأمر بالنسبة إلى البالغين. وأدرج أيضاً نظام العفو عن ملتمسي اللجوء القصر[٤٤] معياراً موضوعياً يمكن على أساسه منح الأطفال الذين يعيشون في هولندا منذ سنوات عديدة تصريح الإقامة إذا استوفيت شروط معينة.

٥- انعدام الجنسية

٦٨- يُعامل الأشخاص عديمو الجنسية المعاملة نفسها التي يُعامل بها المهاجرون ذوو جنسية، فيما عدا بعض الاستثناءات الإيجابية. ويمكن للأشخاص عديمي الجنسية طلب التجنيس بعد ثلاث سنوات من الإقامة القانونية في هولندا، بدلاً من فترة خمس سنوات العادية.

٦٩- وعلى الأشخاص عديمي الجنسية إثبات حالة انعدام الجنسية التي يعيشونها من أجل الحصول على الاستحقاقات المحددة في اتفاقيتي الأمم المتحدة بشأن التصدي لانعدام الجنسية وكذلك من أجل الحصول على الجنسية الهولندية. وتعمل هولندا حالياً على وضع مشروع قانون لتحديد الإجراءات المتعلقة بانعدام الجنسية. وبفضل مشروع القانون هذا، سيتمكن أيضاً الأطفال الذين وُلدوا عديمي الجنسية على التراب الهولندي دون تصريح الإقامة من الحصول على الجنسية الهولندية بعد خمس سنوات من الإقامة الفعلية الثابتة.

٧٠- ولا يشكل انعدام الجنسية في حد ذاته سبباً للإقامة القانونية في هولندا. ومن الممكن أن يُمنح الأشخاص عديمو الجنسية الإقامة القانونية في حال استيفائهم شروط اللجوء أو الإقامة العادية. وإذا لم يستوفوا تلك الشروط لكنهم لا يستطيعون العودة إلى البلد الذي كانوا يقيمون فيه سابقاً، لأسباب خارجة عن إرادتهم، يجوز منحهم تصريحاً للإقامة. وفي حالات أخرى، يمكن أن يطلب من الأشخاص عديمي الجنسية العودة إلى بلدهم الأصلي أو بلد إقامتهم السابق.

٦- برنامج تقرير المصير

٧١- إن أحد عناصر سياسة هولندا للاندماج هو برنامج تقرير المصير. ويتعلق تقرير المصير بقدرة الشخص على تحديد خياراته الشخصية بشأن مسائل من قبيل التعليم، والتدريب، والأنشطة الترفيهية، واختيار شريك حياته، والعيش بمفرده، والحصول على الطلاق، والدين، دون أي ضغط أو إكراه. وهولندا ديمقراطية تحكمها سيادة القانون، حيث لكل فرد الحقوق نفسها وعليه الواجبات نفسها، ويعتبر تقرير المصير أمراً مسلَّماً به عموماً. لكن في بعض الجماعات، هناك دور للشرف وضغط الجماعة. وتحدث انتهاكات حق شخص ما في تقرير المصير بالأساس في سياق علاقات التبعية وعدم المساواة بين الرجل والمرأة. ومن أمثلة ذلك الزواج القسري والأَسر الزوجي، وزواج الأطفال، والهَجْر، والعنف المتصل بالشرف، وحياة العزلة القسرية، وعدم قبول المثلية الجنسية.

٧٢- ويركز برنامج تقرير المصير في الدرجة الأولى على الوقاية من خلال تشجيع النقاش بشأن المواضيع المحظورة في الجماعات المغلقة، وشن حملات ضد الزواج القسري عن طريق إبلاغ الضحايا المحتملين بالخيارات المتاحة لهم لمنع الزواج القسري أو الهَجر.

٧- ملتمسو اللجوء وأسرهم في أروبا

٧٣- أروبا من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ عن طريق بروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين ولديها إجراءات خاصة باللجوء.

٧٤- ووفقاً لمرسوم القبول لعام ٢٠٠٩، يجوز لملتمسي اللجوء البقاء في أروبا، والحصول على عمل، في الوقت الذي يعالج فيه طلبهم للجوء بموجب اتفاقية اللاجئين[٤٥]. وينطبق هذا أيضاً على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن اتفاقيات دولية من قبيل تلك المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

٨- الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٦ بشأن الهجرة والاندماج في أروبا

٧٥- في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، أجرى مكتب الإحصاءات المركزي الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٦ بشأن الهجرة والاندماج في أروبا. والهدف الرئيسي منها هو جمع بيانات عن خصائص المهاجرين في أروبا وعن ظروفهم المعيشية، ولا سيما الوافدين الجدد: أي الأشخاص الذين لم يولدوا في أروبا والذين استقروا فيها في السنوات العشر الماضية. وأُجريت مقابلات أيضاً مع الأفراد الآخرين في الأسر المعيشية للمهاجرين، بصرف النظر عما إذا كانوا قد ولدوا أم لا في أروبا. وتتكون الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٦ من استبيان بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع، منها مثلاً الخصائص الشخصية، وتاريخ الهجرة، والأنشطة الاقتصادية،

والظروف المعيشية، ونوايا المهاجرين بشأن الإقامة في أروبا، والاندماج في مجتمع أروبا، والروابط مع أروبا ومع بلدهم الأصلي.

هاء- السلامة البدنية والحرية الشخصية

١- العنف ضد المرأة[٤٦]

٧٦- في السنوات الأخيرة، جرى التركيز على زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياسة مكافحة العنف في إطار علاقات التبعية، وذلك للاستجابة جزئياً لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد أُجري "مسح للمسائل الجنسانية" لبحث مدى مراعاة الاعتبارات الجنسانية عند تنفيذ السياسة العامة. وفي إطار متابعة هذا المسح، جُمِّعت مجموعة من الأدوات لمساعدة البلديات على زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياساتها. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة عن توارث العنف المنزلي من جيل إلى آخر.

٧٧- وتشكل مراكز التصدي للعنف الجنسي جزءاً هاماً من جهود مكافحة العنف الجنسي في هولندا. وتأخذ هذه المراكز بنهج متعدد التخصصات إزاء ضحايا العنف الجنسي الحاد، بغض النظر عن سنهم، من خلال تنسيق إجراءات الطب الشرعي والرعاية الطبية والدعم النفسي الاجتماعي. وقد بدأت ثلاثة عشر من هذه المراكز في العمل بالفعل، ومن المتوقع أن تحذو حذوها المراكز الثلاثة الأخيرة في عام ٢٠١٧.

٧٨- ولزيادة تحسين إجراءات الإبلاغ، جُدِّدت تعليمات الشرطة بشأن حالات العنف الجنسي. وحُدِّدت الطريقة التي يمكن أن تركز بها الإجراءات على الضحية أكثر من ذي قبل.

٧٩- وقد دخلت اتفاقية اسطنبول حيز النفاذ بالنسبة إلى هولندا في ١ آذار/مارس ٢٠١٦.

٢- إعلان "كفى" بشأن كوراساو

٨٠- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أطلقت حكومة كوراساو حملة لإذكاء الوعي بشأن العدوان في إطار العلاقات وبشأن المساعدة المتاحة للضحايا (المحتملين)، بما في ذلك معلومات عن كيفية إبلاغ السلطات المعنية بتلك الحالات، والمنظمات التي يمكنها تقديم المساعدة من خلال توفير مزيد من الرعاية والعلاج للضحايا.

٣- ضحايا الاتجار بالبشر والعنف المنزلي والجرائم الأخرى غير الحاملين لتصاريح الإقامة

٨١- ترمي ترتيبات الإقامة لضحايا الاتجار بالبشر إلى تحقيق هدفين هما: توفير الحماية لمن يدعون أنهم ضحايا للاتجار بالبشر ولمن يتعاونون في القضايا الجنائية ضد الجناة، ومن ثم تشجيع الضحايا على إبلاغ الشرطة بالجرائم المرتكبة.

٨٢- ولدى الأشخاص الذين يدعون أنهم ضحايا للاتجار بالبشر الحق في فترة ثلاثة أشهر للتفكير، منذ أول اتصال بالشرطة، قبل أن يقرروا ما إذا كانوا سيرفعون دعوى أم لا. وهذا من أجل منحهم الوقت للراحة والتأقلم مع وضعهم الجديد والتفكير فيما إذا كانوا يودون التعاون في التحقيقات الجارية مع المتاجرين وملاحقتهم. ويُمنح لمن يودون ذلك تصريح إقامة مؤقت طيلة مدة الإجراءات الجنائية. أما الضحايا الذين لا يرغبون في إقامة دعوى أو لا يستطيعون فعل

ذلك بسبب مشاكل صحية حادة أو بسبب ترهيب خطير، فيمكن منحهم تصريح إقامة مؤقتة لمدة سنة واحدة. وإذا أفضت الإجراءات الجنائية إلى إدانة نهائية وغير قابلة للطعن أو إذا استغرقت أكثر من ثلاث سنوات وكان في حوزة الضحية تصريح إقامة لمدة ثلاث سنوات، يمنح الضحية بناء على طلبه تصريح إقامة غير مؤقتة لأسباب إنسانية.

٨٣- وبإمكان ضحايا العنف المنزلي أو العنف المتصل بالشرف أيضاً الحصول على تصريح الإقامة لأسباب إنسانية. ويمكن للضحايا الذين يعيشون في هولندا بصورة غير قانونية أن يطلبوا تصريح الإقامة المؤقتة لأسباب إنسانية. وإذا كان خطر العنف لا يزال قائماً بعد مرور سنة، يمكن تحويل التصريح إلى تصريح للإقامة غير المؤقتة. وإذا كان لدى الضحية تصريح للإقامة مع شريك وقُطعت العلاقة بسبب العنف المنزلي أو خطر العنف المتصل بالشرف، يحق للضحية الحصول على تصريح للإقامة غير المؤقتة لأسباب إنسانية.

٨٤- ولتشجيع المهاجرين غير القانونيين الذين شهدوا على جرائم أخرى أو وقعوا ضحايا لها على إبلاغ الشرطة بتلك الجرائم، وضمان وصول هؤلاء الأشخاص إلى العدالة، قدمت الشرطة الهولندية ضمانات منذ بداية عام ٢٠١٦ على عدم اتخاذ أي إجراء بموجب قانون الهجرة عندما يأتي شخص ما للإبلاغ عن جريمة. ومع ذلك، إذا اشتبه في أن الشخص يوجد في هولندا بصورة غير قانونية، فإن الشرطة سوف تحيله إلى المنظمة الدولية للهجرة ووكالات المعونة الأخرى التي يمكنها تقديم المساعدة في حالة المغادرة الطوعية. ولا يتمتع المهاجرون غير النظاميين بأي مزايا كما لا يتكبدون أي مضار نتيجة وضع إقامتهم الناجم عن هذا الترتيب.

٤- مكافحة الاتجار بالبشر في أروبا

٨٥- في أروبا، زادت العقوبات الصادرة بحق مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٤. وبموجب القانون الجنائي في أروبا، أصبح استخدام الخدمات التي يقدمها ضحايا الاتجار بالبشر جريمة يعاقب عليها الآن إذا كان من المعروف أن تلك الخدمات مقدمة بالإكراه.

٨٦- وصاغت فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار في أروبا خطة عمل وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وأضفت طابعاً رسمياً على إجراءات العمل الموحدة من أجل إرشاد جهات الاستجابة الأولية في عملية التحديد الاستباقي لضحايا الاتجار وإحالتهم إلى خدمات الرعاية، وأنشأت مركزاً لتنسيق مكافحة الاتجار بالبشر. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، انطلقت عدة تحقيقات في حالات الاتجار بالبشر المحتملة ودرِّب حوالي ٥٠٠ موظف حكومي على التعرف على علامات الاتجار بالبشر.

٨٧- ولدى حكومة كوراساو أيضاً فريق عامل معني بالاتجار بالأشخاص، يرصد حالة القضايا والضحايا، ويشجع تبادل المعلومات بين السلطات المعنية، ويعزز التعاون بين الهيئات الحكومية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب.

واو- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٨٨- لم تسلم هولندا من خطر الإرهاب. وتعترف هولندا بأن عليها واجب حماية مواطنيها من هذا التهديد، لكن في نفس الوقت يجب أن تتماشى تدابير مكافحة الإرهاب مع حماية حقوق الإنسان، مثل الحق في الخصوصية، وحرية التعبير، وحرية التنقل وعدم التمييز. وقبل اتخاذ

أي إجراءات تشريعية أو سياسية لمكافحة الإرهاب، تقيم هولندا دائماً ما إذا كان الإجراء ضرورياً ومتناسباً وما إذا كان ينطوي على أي أثر سلبي محتمل على حقوق الإنسان. وتشكل التحليلات التي يقدمها المنسق الوطني للأمن ومكافحة الإرهاب بانتظام الأساس لاتخاذ أي إجراء. وتوفر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب التي وُضعت في تموز/يوليه ٢٠١٦ إطاراً لتدابير مكافحة الإرهاب خلال السنوات الخمس المقبلة. وتقيَّم أي تدابير ملموسة مفضية إلى تشريعات تقييماً شاملاً على يد مجلس الدولة وتُناقش في البرلمان، وذلك لكفالة مراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٨٩- وأحد الأمثلة في هذا السياق هو *برنامج العمل المتكامل لمواجهة الجهاد*. وبفضل هذا البرنامج، اتخذت الحكومة تدابير لمكافحة الحركة الجهادية وإضعافها في هولندا والوقوف في وجه التطرف. ويبين البرنامج الإجراءات التي تستخدمها الحكومة والبالغ عددها ٣٨ إجراءً في سياق جهودها من أجل التصدي للجهاد العنيف. ولتنفيذ برنامج العمل هذا، دخلت حيز النفاذ عدة إضافات على مجموعة من الصكوك القانونية في عام ٢٠١٦. وتمكِّن الصلاحيات القانونية الجديدة من تقييد حرية تنقل الأفراد المتطرفين في هولندا، بطرق منها منعهم من مغادرة البلد. ووُسِّع أيضاً نطاق تجريد شخص ما من الجنسية الهولندية. وبطبيعة الحال، تُصاغ وتنفَّذ الأحكام القانونية وإجراءات تطبيق هذه الصلاحيات في إطار المعايير التي يحددها الدستور الهولندي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتوجد إجراءات لكفالة احترام التزامات حقوق الإنسان عند تطبيق هذه الصلاحيات.

زاي- الحق في الصحة

١- سياسة الثني عن تدخين التبغ

٩٠- تسعى هولندا سعياً حثيثاً لمساعدة المدخنين على ترك التدخين، بغية الوقاية من الأضرار الصحية الناجمة عن التدخين غير المباشر وثني الشباب عن بدء التدخين. وفي عام ٢٠١٧، سوف تواصل هولندا جهودها الوقائية بوسائل منها الموقع الشبكي www.rokeninfo.nl، والبرامج المدرسية والحملات (مثل NIX18 وStoptober). وهناك تركيز خاص على الوقاية من التدخين في صفوف الوالدين (المستقبليين). وتسدد شركات التأمين تكاليف الرعاية المتعلقة بالإقلاع عن التدخين. وعلاوة على ذلك، يشمل قانون التبغ الآن حظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة، وتقييد التدخين بسن ما فوق الثامنة عشرة، وعرض صور رادعة على علب السجائر (منذ أيار/مايو ٢٠١٦)، وحظر وضع نكهات مميزة في السجائر. ويجري أيضاً إعداد تشريعات جديدة في عام ٢٠١٧ لحظر عرض منتجات التبغ في المحلات التجارية، ومنع التدخين في مرافق المدرسة، ومنع جذب انتباه الشباب بصفة خاصة بأغلفة علب السجائر. ومن خلال هذه التدابير، تهدف الحكومة إلى حماية الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، ولا سيما فيما يخص الشباب.

٩١- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، سنت حكومة كوراكاو قانوناً لحظر التدخين في الأماكن العامة، في إطار محاولة لثني الأشخاص عن التدخين، وخفض عدد الأشخاص المصابين بأمراض متصلة بالتدخين أو بالتدخين غير المباشر.

٢- تحسين البيئات المجتمعية في أروبا

٩٢- وضعت حكومة أروبا برنامجي "بلدك أروبا" و"حيُّك"، اللذين يشملان تحديد مركزين حضريين في البلد، هما أرانجيستاد وسان نيكولاس، وعشرين حياً آخر في الجزيرة. والأولوية الرئيسية لهذين البرنامجين هي تهيئة مزيد من الحدائق والأماكن العامة لتشجيع التنقل وإمكانية المشي وجمع الناس. ويعكس البرنامجان إقرار الحكومة بالصلة القائمة بين الصحة والسعادة والرفاه. ولتعزيز التماسك الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي، سيصبح لدى كل حي في أروبا مركز مجتمعي جديد أو مرفق متعدد الوظائف، يتيح للناس طائفة من الخدمات الاجتماعية والأنشطة تحت سقف واحد.

٣- سياسة الرعاية الأولية في كوراساو

٩٣- بعد بحث المؤشرات الاجتماعية للرعاية الصحية، وبالاستناد إلى توصيات منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وضعت حكومة كوراساو إطاراً سياساتياً لإتاحة الرعاية الأولية على نحو أيسر لجميع المواطنين.

حاء- التعليم

١- التربية المدنية/التثقيف في مجال حقوق الإنسان[٤٧]

٩٤- إن التربية المدنية مهمة أساسية من مهام التعليم الهولندي. وهي تشمل معرفة المؤسسات السياسية للبلد وقواعد المجتمع الهولندي والسلوك الملائم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصدرت هيئة "المنبر التعليمي ٢٠٣٢" تقريراً استشارياً بشأن مناهج جديدة موجهة نحو المستقبل وخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي، وأوصت فيه بإعطاء التربية المدنية مكانة بارزة أكثر في المناهج الدراسية. وتهدف هذه المشورة إلى تعليم التلاميذ حقوق الأطفال وحقوق الإنسان، ومعنى 'ديمقراطية تحكمها سيادة القانون'، والقيم الجماعية التي يقوم عليها المجتمع الهولندي. وتلت نشر هذا التقرير دراسة متعمقة للقضايا، استُكملت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وسيُحدد مسار المتابعة قريباً، وسيُتوج بتحديث للمناهج الدراسية.

٩٥- ويضطلع التعليم المهني الثانوي بمهمة تعزيز التعليم العام والنماء الشخصي للطلاب والمساهمة في أدائهم الاجتماعي. وتشكل التربية المدنية جزءاً لا يتجزأ من المنهج الدراسي في التعليم المهني الثانوي. وفي الآونة الأخيرة، أُضيفت مهارات التفكير النقدي والمعارف المتعلقة بحقوق الإنسان إلى متطلبات التربية المدنية في التعليم المهني الثانوي، بغية زيادة قدرة الطلاب على التكيف الاجتماعي.

٩٦- وفي أروبا، تُدرج التربية الوطنية في المناهج المدرسية في جميع المراحل التعليمية، وتُوضع هذه المناهج على نحو متسق. ويجري إعداد مواد تعليمية مدنية ملائمة لسياق أروبا.

٢- التطرف والتعليم

٩٧- إذا أصبح شاب متطرفاً سواء في مجال الدين أو حقوق الحيوانات أو إيديولوجية سياسية، فإن المدرسة هي أحد الأماكن التي قد تصبح فيها هذه الظاهرة بادية للعيان. وهناك

عدد من المبادرات القائمة التي يمكن أن تدعم المؤسسات التعليمية في جهودها الرامية إلى معالجة التطرف:

- تدعم مؤسسة "المدرسة والسلامة" المدارس وتسدي لها المشورة بشأن جميع المواضيع المتعلقة بالسلامة (الاجتماعية) في المدارس. وتتراوح المواضيع من التسلط والاعتداء الجنسي، وتعاطي المخدرات، وإدارة الأزمات وسلامة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية إلى تقديم الدعم والتدريب بشأن كيفية التعرف على التطرف والتصدي له. وتدرب المؤسسة أيضاً المعلمين وتدعمهم لإشراك التلاميذ في مناقشة الأحداث الراهنة والتوترات الاجتماعية وحقوق الإنسان. وبعد هجمات بروكسل مباشرة، نشرت المؤسسة مبادئ توجيهية لمساعدة المعلمين على التعامل مع أسئلة التلاميذ وعواطفهم وآرائهم[٤٨]. ويتاح أيضاً مكتب للمساعدة؛
- وتستخدم مدارس التعليم المهني الثانوي العليا أيضاً مجموعة من الأساليب والأدوات لتعزيز نهجها بشأن التربية المدنية. ويُضفَى حالياً مزيد من الطابع المهني على شبكة التربية المدنية، التي يلتقي في إطارها المعلمون لتبادل المعلومات وللتعلم من بعضهم البعض؛
- وتقدِّم دورات تدريب المعلمين المزيد من أجل مساعدة المعلمين على تطوير المهارات اللازمة لإثارة المواضيع الخلافية مع التلاميذ. وتولي هذه الدورات التدريبية أيضاً مزيداً من الاهتمام للتعليم والتنمية في أوسع معانيهما؛
- وأنشئ برنامج "التعليم العالي الآمن والمفتوح" كمنبر لدعم مؤسسات التعليم المهني العالي والجامعات في جهودها المستمرة من أجل توفير بيئة آمنة للعمل والدراسة لصالح الطلاب والموظفين؛
- ووُضع نهج تكميلي في ثماني عشرة بلدية ذات أولوية. واستناداً إلى تحليل المخاطر، أعدَّت هذه البلديات قائمة بالاحتياجات المحددة لمؤسساتها التعليمية، التي قُدِّم إليها دعم وتدريب إضافيان (بصورة استباقية).

٣- تعليم ملتمسي اللجوء في سن الدراسة[٤٩]

٩٨- من حق الأطفال ملتمسي اللجوء في هولندا الالتحاق بالمدرسة في أقرب وقت ممكن بعد وصولهم إلى ملجأ آمن وهادئ. وترمي السياسة العامة إلى ضمان أن يلتحق ملتمسو اللجوء الذين هم في سن التعليم بالمدارس في أقرب وقت ممكن. والاعتبار العملي الهام هنا هو الحاجة إلى درجة معينة من الاستقرار في أوضاع الطفل المعيشية. وبسبب التدفق الحالي الكبير والسريع لملتمسي اللجوء[٥٠]، ليس من الممكن دائماً للأطفال ملتمسي اللجوء الالتحاق بالمدرسة منذ يوم وصولهم إلى هولندا.

٤- السلامة في المدرسة

٩٩- منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصبح على جميع المدارس الابتدائية والثانوية في هولندا التزام قانوني بضمان الأمان الاجتماعي. وعلى كل مدرسة أن تضع سياسة الأمان الاجتماعي

الخاصة بها، بالاشتراك مع جميع المعنيين بشؤون المدرسة (التلاميذ والمعلمون ومجلس المشاركة والآباء)، وأن تطبقها بصرامة في العمليات اليومية للمدرسة. وينبغي رصد أثر تلك السياسة، لكي تستند التدابير إلى الحالة الفعلية في المدرسة وكل ما يحدث من تغييرات. وبمقتضى القانون، يجب على كل مدرسة تعيين شخص لتنسيق السياسة المتعلقة بتسلط الأقران وللعمل كجهة اتصال.

٥- بروتوكول مدرسة آمنة في أروبا

١٠٠- في عام ٢٠١١، وقعت جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية على بروتوكول مدرسة آمنة في أروبا، الذي وضع أساساً للتعاون. وتجتمع تلك الجهات بانتظام وتحاول معاً إيجاد حلول للمشاكل العملية. وسوف تقدم أيضاً مساهمات لصياغة سياسة المدرسة الآمنة المقرر وضعها.

١٠١- وقد بدأ العمل بدليل المدرسة الآمنة في جميع المدارس. ويصف هذا الدليل أفضل الممارسات والسياسات المتعلقة بمواضيع من قبيل: الحد من المخاطر الأمنية المحتملة في المدرسة، والقواعد واللوائح المتعلقة بسلوك المعلمين والطلاب، والأمن في المدارس، وأساليب مكافحة تعاطي المخدرات والتسلط.

٦- مجانية التعليم في كوراساو

١٠٢- ينص القانون الوطني للتعليم المجاني، المعتمد في كوراساو في حزيران/يونيه ٢٠١٦، على مجانية التعليم الابتدائي والثانوي، بما في ذلك التعليم المهني الثانوي، لصالح جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين أربع سنوات و١٨ سنة في المدارس العامة والخاصة التي تتلقى أموالاً عامة، دون أي مساهمة من الآباء أو أي رسوم على المواد التعليمية. وفي هذا السياق، أدرجت ثلاثة أحكام في القانون الوطني هي:

- لائحة تنص على أن تتيح الحكومة المواد التعليمية على سبيل الإعارة؛
- ولائحة تنص على إمكانية الوصول إلى جميع المرافق التعليمية دون مساهمة من الآباء؛
- ولائحة لتمويل التكاليف الإضافية.

١٠٣- وبفضل هذا القانون الجديد، يستفيد ٣٢ ٠٠٠ طالب تتراوح أعمارهم ما بين أربع سنوات و١٨ سنة من التعليم العادي دون أن يواجه الآباء والأوصياء أي عائق كبير.

طاء- حرية التعبير

١- خطاب الكراهية[٥١]

١٠٤- تنطبق حرية التعبير على جميع المواطنين، بمن فيهم السياسيون. لكن هذه الحرية مقيدة بموجب المادتين ١٣٧ج و١٣٧د من قانون العقوبات، اللتين تحظران الإهانة المتعمدة، أو التحريض على الكراهية، أو التمييز أو العنف ضد مجموعة من الأشخاص بسبب العرق أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو الميل الجنسي، أو الإعاقة. وفي عام ٢٠١٤، لاحقت النيابة

العامة الجناة في ١٣٤ قضية على أساس هذه الأحكام. وفي عام ٢٠١٧، سيُبرم عهد بين النيابة العامة والشرطة ومنظمات مكافحة التمييز من أجل تعزيز التعاون في هذا المجال.

١٠٥- وفيما يتعلق بخطاب الكراهية على الإنترنت، هناك جهة وطنية للإبلاغ عن البيانات التمييزية المنشورة على الإنترنت التي تقع تحت طائلة القانون الجنائي (هي MiND). وفي عام ٢٠١٧، ستُطلق حملة لإذكاء وعي الجمهور بضرورة التصدي لخطاب الكراهية على شبكة الإنترنت. وبالتعاون مع شركات تويتر وفيسبوك ويوتيوب، تُحدَّد المنظمات في هولندا التي يمكن لهذه الشركات أن تقدم لها الدعم من أجل صياغة خطاب مضاد للبيانات التمييزية المنشورة على وسائط التواصل الاجتماعي.

٢- الحق في الإضراب في أروبا

١٠٦- لقد تقادمت القيود المفروضة على حق الموظفين العموميين في الإضراب، بفعل الممارسة القانونية والسوابق القضائية. فحق الموظفين العموميين في الإضراب حق مكتسب وتتولى المحاكم دراسة مشروعيته وفعاليته. وفي القطاعين العام والخاص معاً، يبقى الحق في الإضراب حل الملاذ الأخير. ومع تزايد وتيرة الإضراب على مر السنين قضت المحاكم بأن هذا الحق شكل من أشكال الإجراءات المشروعة.

١٠٧- وحُذف حظر إضراب الموظفين العموميين من القانون الجنائي المنقح لأروبا، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٤. وقد أُودع الإخطار بسحب التحفظ على المادة ٨(١)(د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى الأمم المتحدة.

Notes

[1] See: recommendation 98.32.
[2] See: recommendation 98.34.
[3] See: the annex to the Netherlands' National UPR Mid-term Report (2014), also available at https://www.government.nl/documents/policy-notes/2014/03/19/national-action-plan-on-human-rights.
[4] See: recommendations 98.27, 98.28, 98.29 and 98.30.
[5] See: the annex to the Netherlands' National UPR Mid-term Report (2014), also available at https://www.government.nl/documents/policy-notes/2014/03/19/national-action-plan-on-human-rights.
[6] See: recommendations 98.21, 98.22, 98.23, 98.24 and 98.25.
[7] See: recommendation 98.26.
[8] Article 90 of the Dutch Constitution.
[9] See: recommendations 98.3, 98.5, 98.6, 98.9, 98.10, 98.11, 98.62 and 98.102.
[10] See: recommendations 98.9 and 98.15.
[11] See also: para. 23.
[12] Available at: https://www.rijksoverheid.nl/binaries/rijksoverheid/documenten/publicaties/2014/01/30/national-action-plan-on-business-and-human-rights/national-action-plan-en-def-rijkshuisstijl.pdf.
[13] See: https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?p=&Ref=CM/Rec%282016%293&Language=lanEnglish&Ver=original&BackColorInternet=DBDCF2&BackColorIntranet=FDC864&BackColorLogged=FDC864&direct=true.
[14] See: recommendations 98.38, 98.46 and 98.50.
[15] See: recommendations 98.51 and 98.58.
[16] The National Action Programme to combat discrimination is annexed to this report.
[17] See: recommendation 98.68.
[18] See: recommendations 98.44 and 98.92.
[19] See: para. 27.
[20] See: recommendation 98.40.
[21] See: recommendation 98.57.
[22] See: paras. 26–27.
[23] See: recommendations 98.39, 98.40, 98.41 and 98.62.
[24] For example: Eigen Kracht and Kracht on Tour.

[25] For example: Single Super Mom, How 2 Spend It and De Nieuwe Toekomst (‘The New Future’).
[26] See: recommendations 98.93, 98.94 and 98.95.
[27] See: para. 28.
[28] See: para. 28.
[29] See: recommendations 98.31 and 98.89.
[30] See: recommendation 98.44.
[31] “Naturally together”, see: www.natuurlijksamen.org.
[32] See: recommendations 98.41 and 98.62. For children’s rights in relation to education, see: paras. 94–103.
[33] See: recommendations 98.38, 98.39, 98.76, 98.77, 98.78, 98.79, 98.81, 98.82 and 98.83.
[34] See: recommendation 98.84.
[35] Art. 493 of the Code of Criminal Procedure.
[36] See: recommendations 98.18 and 98.75.
[37] The books are called Diza i su gritunan silensioso, Loke a pasa ku Ramita, and Fani su nò ta nò.
[38] http://www.desaroyodihubentut.cw/visie/.
[39] Veiligheidshuis in Dutch.
[40] See, for example: Weber & Saravia v. Germany, no. 54934/00.
[41] See: recommendations 98.104 and 98.107.
[42] See: recommendations 98.106, 98.108, 98.112 and 98.113.
[43] See: recommendations 98.115 and 98.117.
[44] Kinderpardon in Dutch.
[45] Art. 19 of the Admissions Decree.
[46] See: recommendations 98.38, 98.39, 98.71, 98.72, 98.79 and 98.82.
[47] See: recommendations 98.33, 98.98 and 98.99.
[48] See: the Foundation’s website at www.schoolenveiligheid.nl.
[49] See: recommendation 98.99.
[50] See also: para. 62.
[51] See: recommendations 98.42, 98.45, 98.52, 98.56, 98.58, 98.61, 98.63, 98.66, 98.70, 98.86, 98.87, 98.88 and 98.90.